أعمال الملتقى الجغرافي الرابع عشر

تنظيم وإشراف

قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة سرت
بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

تحت عنوان:

جغرافية خليج سرت وامكانياته التنموية

سـرت خلال الفترة
من 2013.10.1م إلى 2013.10.3م

هيئة التحرير

أ.د/مفتـاح علي دخيـل — أ.د/ ابوالقاسم محمد العزابي

د/حسين مسعود أبومدينة — د/حافـظ عيسى خـيرالله

أ/بشير عبدالله بشير

منشورات جامعة سرت

2015م

أعمال الملتقى الجغرافي الرابع عشر

تنظيم وإشراف

قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة سرت
بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

تحت عنوان:

جغرافية خليج سرت وامكانياته التنموية

سـرت خلال الفترة
من 2013.10.1م إلى 2013.10.3م

هيئة التحرير

أ.د/مفتـاح علي دخيـــل
أ.د/ ابوالقاسم محمد العزابي
د/حسين مسعود أبومدينة
د/حافـــظ عيسى خـــيرالله
أ/بشير عبدالله بشير

المراجعة اللغوية
د/فرحة مفتاح الشريدي

منشورات جامعة سرت
2015م

أعمال الملتقى الجغرافي الرابع عشر

تنظيم وإشراف

قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة سرت

بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

تحت عنوان:

جغرافية خليج سرت وامكانياته التنموية

سـرت خلال الفترة

من 2013.10.1م إلى 2013.10.3م

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع المحلي: 372 /2015 م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 9789959891198

تنسيق واخراج داخلي د.حسين أبومدينة

حقوق الطبع والنشر محفوظة

منشورات جامعة سرت

الطبعة الأولى: **2015** م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.

صدق الله العظيم

(البقرة آية 164)

المحتويات

العنـوان	الصفحة
خليج سرت والاطماع الخارجية نظرة جيوستراتيجية د. محمود نجم	**13**
الدور الإستراتيجي والأمني لخليج سرت في التنمية د. عبدالله الفرجاني أ. محمد التائب	**34**
البُعد التاريخي للسيادة الليبية على خليج سرت وطبيعتهُ القانونية أ. كركرة رمضان سالم	**75**
الأهمية الجغرافية لخليج سرت ومدى سيادة الدولة الليبية عليه من الناحية القانونية. د. عبدالمنعم اقريره	**106**
الحمايه القانونيه للبيئه البحريـة لخليج سرت من التلوث د. عبد الناصر ابوزيد	**127**
دراسة التضاريس والباتيمتري للأعماق البحرية في خليج سرت. د. بدرالدين منلا الدخيل	**148**
الأمواج وأثرها على خط الساحل بمدينة سرت. رقية علي محمد بشير	**167**
مكونات التربة في خليج سرت وأثرها من لمنظور البيئي على الإنتاج الزراعي والرعوي د. سليمان ابراهيم المخرم	**207**
الخصائص المورفومترية لحوضي وادي زمزم ووادي البي الكبير، دراسة مقارنة باستخدام التقنيات المكانية. د. عبدالسلام أحمد الوحيشي أ. أحمد محمد السائح	**229**
التجوية وأثرها على المناطق الأثرية بمنطقة سرت د. محمد عبد المعتمد	**264**
مراقبة وتقييم التصحر في سرت بإستخدام تقنية الإستشعار عن بعد. د. حسين المحمد	**293**

دراسة الصخور الحاوية للنفط وصخور الغطاء بحقل الجبل (حوض سرت). **313**
د. إسماعيل الفرجاني د. محمد عبد الجليل
أنماط المناخ الفسيولوجي في مدينة سرت **333**
أ. سليمان يحيى سليمان
تقدير فواقد البخر بإستخدام المعادلات المناخية لخزان القرضابية – سرت. **359**
د. مصطفى على بن زقطة م.عبدالله محمد بالحاج م.المعتزبالله الشريف
الطاقات المتجددة كمورد طبيعي بمنطقة سرت. **378**
د. محمد المهدي شقلوف د.أحمد محمد ابوغالية أ.فيصل على الكرامي
تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية بمنطقة سرت. **395**
د. أحمد قريرة أحمد
مقومات التنمية السياحية في منطقة سرت. **421**
أ. أمنه مصطفي عمران
تقييم واقع الخدمات التعليمية في مدينة سرت دراسة في جغرافية الخدمات **453**
د. مصطفى توفيق بيومي
تطور حجم وتركيب سكان مدينة بن جواد. **487**
د. محمد مختار العماري

خليج سرت والأطماع الخارجية نظرة جيوستراتيجية

أ.د/محمود عبدالله نجم(*)

مقدمة عامة

إنَّ معرفة نطاقات السيادة البحرية للدول التي تُطل على بحار ومحيطات بصورة عامة، وخاصة ما يتعلق بتطور مفهومها واتساعها وطرق ووسائل قياسها وأهميتها ، ستساعد حتماً على استيعاب المشكلات التي تواجه المياه الإقليمية في الدول المعنية ومنها قضية الخلجان وتصنيفاتها وأهميتها والأطماع الخارجية فيها، فالمياه الإقليمية عموماً تدخل ضمن النطاقات البحرية لهذه الدول مثلها مثل المياه الداخلية والمياه المجاورة والمياه المحايدة ونطاق الصيد البحري والجرف القاري وغيرها.(شكل رقم 1)

لقد أثبتت مناقشات الأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة لمؤتمرات قانون البحار منذُ سنة 1930 من القرن الماضي، أن الاتفاق على تحديد مفهوم واتساع وطرق قياس هذه النطاقات أمر في غاية الصعوبة ولم يتم الاتفاق عليه بشكل نهائي حتى الآن (2013).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وخاصة عند مناقشة العلاقة بين النظريات الإستراتيجية والبحار والمحيطات، فهناك حقيقة لابد الإشارة إليها وهي أن علماء الجغرافيا السياسية رغم من شهرتهم وإثرائهم لهذا العلم وفروعه وذلك بما

(*) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بنغازي.

قدموه من أفكار ونظريات أصبحت محور المناقشات في علم الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجيا لعشرات السنين ، إلا أنه يعاب عليهم اعتمادهم على الشمولية في تحليلاتهم، وهذا بالطبع قادهم إلى تبسيط العديد من الحقائق الجغرافية البالغة التعقيد، وكذلك لم يأخذوا في الحسبان التغيرات الهامة في تقنية المعلومات التي تتطلب أحياناً إعادة النظر في تقييم دور العوامل الجغرافية في جيوبوايلتيكية وجوستراتيجية الكثير من الدول والوحدات السياسية في العالم، ولهذا فقد تعالت أصوات دول بحرية عديدة مطالبة إما بمناطق اقتصادية أكبر وبجرف قاري ومياه إقليمية أوسع أو بتغيير صفة كثير من الخلجان من دولية إلى داخلية أو العكس، وغيرها من المطالب التي أصبحت ملحة في الوقت الحاضر والمطروحة أمام مؤتمرات البحار المتعاقبة.

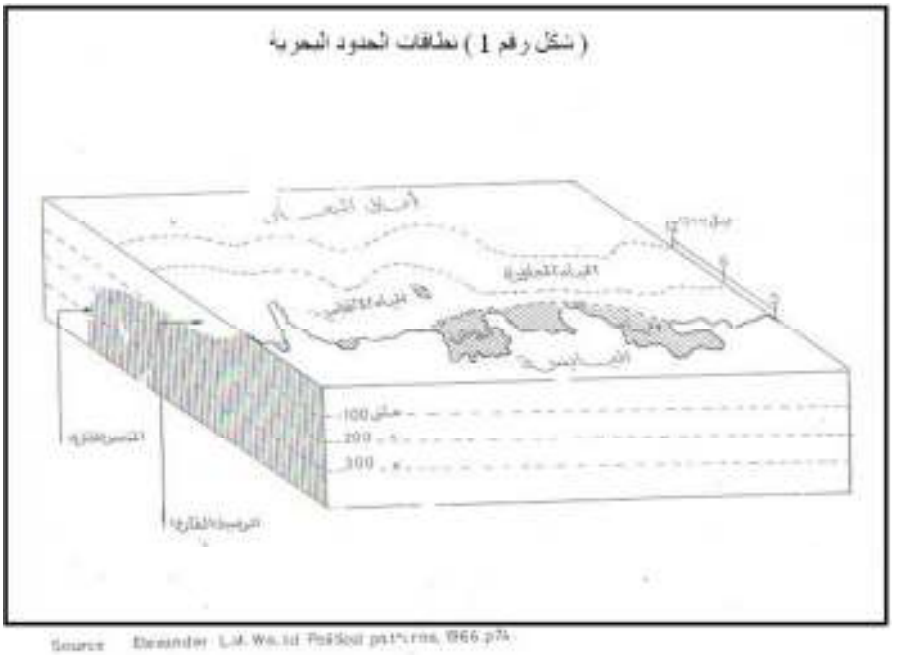

Source Alexander L.M. World Political patterns, 1966 p74.

من هنا جاءت فكرة هذه الورقة فخليج سرت طبيعياً خليجاً دولياً لا غبار على ذلك ففتحته على البحر أوسع بكثير من أقصى عرض له، وهو الشرط الرئيسي في اعتبار دولية الخليج من عدمه، وهي أن تكون الخلجان الدولية فتحاتها على البحر أوسع من أقصى عرض لها وما عداها تصنف خلجان محلية أو داخلية. وهذا هو الفرق الطبيعي الجوهري بين الخلجان الدولية والخلجان الداخلية التي توصف أحياناً بالوطنية والتي للدولة المعنية الحق في السيادة الكاملة عليها ومنع الدول الأخرى من استعمالها إلا بإذن منها، أما الخلجان الدولية فعادة استعمالها مشاع بين جميع دول العالم دون الرجوع أو أخذ إذن من أحد.

إن تصنيف الخلجان بهذه الطريقة قاد إلى صراعات وتوترات وحتى حروب بين كثير من الدول منها تلك التي قامت بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية حول حق استخدام خليج سرت في سنة 1981م. وفي حقيقة الأمر هذا الصراع كان صراعاً على المياه الإقليمية والمياه الداخلية الوطنية والتي لم تتوصل الأمم المتحدة في دوراتها لمؤتمرات قانون البحار إلى حل يرضى جميع الأطراف .

غير أنه ربما التغيرات والتطورات العامة التي طرأت على تفسير نطاقات السيادة على المياه للدولة البحرية يعطي شرعية قانونية دولية لاعتبار خليج سرت ضمن المياه الداخلية الليبية التي يحق لها بسط سيادتها كاملة عليه وتمنع أي دولة من استخدامه إلا بإذن مسبق منها، وحالة خليج سرت ليست الوحيدة، فالعالم عرف حالات مشابهة عديدة في كندا واستراليا وحتى في فرنسا وبريطانيا اعترفت فيها الأمم المتحدة بأحقية هذه الدول في اعتبار خلجانها خلجاناً داخلية وطنية.

ويمكن أن نلخص مضمون القضية التي تناقشها هذه الورقة فيما يلي:-

لقد دأبت ليبيا منذُ استقلالها عام 1951م على اعتبار خليج سرت بأبعاده الجغرافية والإستراتيجية بحراً داخلياً، يعيش في المناطق والأقاليم المطلة عليه أكثر من ثلث سكانها كما أنه يتوغل كثيراً في عمق الأراضي الليبية ويسيطر على مناطق إستراتيجية وحيوية في وسطها كما أن خلجاناً كثيرة في العالم تشبه ظروفها ظروف خليج سرت اعتبرت خلجاناً داخلية.

وعليه فقد رأت ليبيا ضرورة الإشراف عليه إشرافاً مباشراً لضمان أمن البلاد وسلامتها وحتى يكون ذلك رسمياً وموثقاً أعلنت بأنها تعتبر خليج سرت خليجاً داخلياً وجزء لا يتجزأ من إقليمها الطبيعي ويخضع لكامل سيادتها وإشرافها باعتباره مياهاً داخلية.

رغم من كل ذلك مازالت دولاً عديدة لم تعترف بما أقدمت عليه ليبيا إذ تعتبر الخليج حتى اليوم خليجاً دولياً ومياهه تدخل ضمن أعالي البحار ولا يحق لليبيا إلا ثلاثة أميال بحرية فقط (5.5 كيلومتر). هي مياهها الإقليمية. ولهذا يحق لهذه الدول أن تستعمل الخليج دون أخذ إذن من أحد وأكثر من هذا تصر بعض هذه الدول على إجراء مناوراتها التدريبية والعسكرية في المنطقة التي تعتبرها ليبيا واقعة تحت سيادتها. وقد قاد ذلك إلى مصادمات ومناوشات مرات عديدة كادت أن تصل إلى حروب طاحنة. وبالرغم من الهدوء الذي يسود خليج سرت في الآونة الأخيرة إلا أن القضية لم يتم التوصل إلى إي حل لها يرضي الأطراف المتنازعة.

لهذا كله فهذه الورقة محاولة للإجابة على تساؤل ربما يدور في خلد الكثيرين وخاصة الجغرافيين والاستراتيجيين وهو:

كيف تكون كثير من الخلجان المشابهة في ظروفها لخليج سرت خلجاناً داخلية وطنية في عرف القانون الدولي بينما تقوم الدنيا ولا تقعد إذا قالت ليبيا إن خليج سرت خليجاً داخلياً وطنياً يحق لها السيطرة عليه وإن إي اختراق

لحدوده هو اختراق لحرمة ليبيا وسيادتها ومن حقها الدفاع عنه وأي اعتداء عليه هو اعتداء على الأراضي الليبية ؟

الأهداف والأهمية:

تهدف هذه الورقة، إضافة إلى التعرف على هذا الموضوع الساخن وأهمية الوصول فيه إلى تفاهم دولي يحفظ لليبيا حقها في مياهها الداخلية والإقليمية تهدف أيضاً إلى ما يلي:-

1- التأكيد على أحقية الدول البحرية في مياهها الإقليمية والداخلية وذلك انطلاقا من مبدأ العدل والمساواة بين الدول وهو المبدأ الذي يفترض أن تنتهجه المنظمات الدولية وخاصةً الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية .

2- إبراز ازدواجية المعايير التي تتبعها كثير من المنظمات الدولية ولتعريتها وذلك للحد من نتائجها الكارثية.

3- وضع هذا الموضوع بين أيدي المتخصصين وذلك لمناقشته علمياً وإثرائه حتى يستفاد منه بالنسبة للحالات المشابهة .

4- المساهمة في وضع تشريع دولي يمكِّن كثير من الدول من استرجاع حقها في مياهها الإقليمية والداخلية.

5- ضمان حق ليبيا في إشرافها ومراقبتها على مياهها وخلجانها الداخلية.

6- إلزام كثير من الدول البحرية بنصوص قانون البحار حتى تبتعد عن التهديد والوعيد والصراعات والمصادمات حول نطاقات المياه للدول البحرية.

المنهجية المتبعة:

رغم من أنني منهجي ومن أكثر الداعين والمتحمسين إلى استخدام الوسائل الكمية كأدوات للوصول إلى نتائج مثبتة في الأبحاث العلمية الجغرافية، إلاّ أنه لابد من الاعتراف بأن فرع الجغرافية السياسية الذي أتحمَّس له يعد عند الجغرافيين من أقل الفروع الجغرافية استخداما للأدوات والوسائل

الكمية المعتادة من تحليلات إحصائية إلى معادلات رياضية ونظريات واختبارات معملية وغيرها. وربما هذا راجع إلى أن المحاولات الجزئية في استخدام هذه الوسائل لم تؤتى ثمارها في إثبات الحقائق الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذا الفرع الذي يتداخل مع علوم كثيرة منها المعطيات السياسية والعلاقات الدولية والدبلوماسية التي توصف دائما بأنها من أقل فروع العلوم مصداقية وخاصة في الوقت الحاضر.

وعليه سأعتمد في طرح هذا الموضوع على المنهج التاريخي المقارن وعلى الحقائق الجغرافية المثبتة منهجياً ثم على الواقع على الأرض وتجارب الدول الأخرى وآراء وتحليلات الذين سبقوني في هذا الموضوع.

خليج سرت جغرافياً وقانونياً:

قبل أن أسترسل في الحديث عن خليج سرت جغرافياً وقانونياً دعونا في البداية نتعرف على مصطلح جيوسترتجي (Geostrategy) الذي تناقش هذه الورقة أبعاده الاستعمارية على الأراضي الليبية ويعبر عن الأطماع الخارجية فيها. كما أن كثير من برامج النقاش في عدد من الفضائيات والمؤتمرات تتعرض إلى هذا المصطلح بطريقة مبتذلة وغير مفهومة ودون تعريف واضح، بل أكثر من ذلك كثير من الذين تعرضوا لهذا المصطلح بالشرح والتعليل والتحليل وقعوا في فخ التبسيط وأحياناً التناقص والتداخل مع مصطلحات أخرى.

فجيوستراتجي مصطلح من كلمتين (Geo) وتعني أرض أو يابسة، وسترتجي (Strategy) وتعني فن استخدام القوة أو الاستخدام المثالي لقوة الدولية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، وبالتأكيد يسبق ذلك تخطيط محكم وواقعي يراعي كل الظروف والملابسات على الأرض. فإذا قلنا أن دولة ما لها أطماع جيوستراتيجية في ليبيا، هذا يعنى أن الدولة المعنية إما تريد أن تسيطر أو تستعمر جزء من ليبيا أو حتى الدولة كلها وتستخدمها،

كعمق إستراتيجي لها أو تستغلها كمورد للطاقة وذلك بالاستفادة من النفط والغاز واليورانيوم وغيرها من مصادر الطاقة.. وهكذا.

إذاً مصطلح جيوسترتيجي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الواعي على الأرض وكم من دولة خاضت حروب طاحنة من أجل امتيازات جيوستراتيجية والأمثلة على ذلك كثيرة.

إن تفسير مصطلح جيوسترتيجي يذكرنا بالنظريات الإستراتيجية التي صاحبت المراحل التي مرت بها الإستراتيجية العالمية فالمرحلة الأولى كانت تسمى بالجيوسترتيجي وظهرت فيها نظريات مثل ((نظرية القوى البحرية)) لا لفريد ماهان Alfred Mahan وقلب العالم "Heartland Theory" – لهالفوردماكندر "H. Mackinder" والنطاق الهامش "Rim land Theory" لنيكولاي سبايكمان .

أما المرحلة الثانية، كانت تسمى أيرسترتيجي "Air strategy" . وظهرت فيها نظرية الإستراتيجية الجوية أو نظرية تداخل مناطق النفوذ الجوي ((لـ اليجزاندر دى سيفرسكى)) "Alexander de Seuersky".

وفي المرحلة الثالثة والمعروفة بالإستراتيجية الفضائية "Space Strategy" وهي الإستراتيجية التي يعيشها العالم اليوم كان السائد هو نقل الاستراتيجيات إلى الفضاء الخارجي نظراً لظهور أسلحة الدمار الشامل، واستخدامها فعلياً في الحرب العالمية الثانية التي كانت نتائجها مدمرة فبدأ بالفعل تنفيذ نقل الإستراتيجية إلى الفضاء الخارجي حتى تأمن البشرية على الأرض من استخدام الأسلحة الفتاكة غير أن هذه المرحلة لم يتم تنفيذها نظراً لانهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة بين أقطاب الأرض المعروفة[1] .

[1] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع النظريات الإستراتيجية .... لعباس الحديث 2001م.

جغرافية الخلجان وتصنيفاتها

تعرف الخلجان جغرافياً عادة بأنها تلك الأجزاء من المياه التي تتداخل مع اليابسة نتيجة للتعرجات الطبيعية للساحلّ أو بمعنى آخر الخليج تجويف أو مدخل في الشاطئ بين رأسين بارزين شريطة أن تكون مساحة المياه في الخليج مساوية أو تزيد عن الدائرة التي يمثل الخط الواصل بين هذين الرأسين قطرها.

أما قانونياً، فالخليج في القانون الدولي العام هو مساحة من البحر متغلغلة في إقليم دولة بحرية نتيجة للتعرجات الطبيعية للساحل، وبناء على ذلك يعد خليجاً بمفهوم اتفاقية جنيف لعام 1958م كل انحراف حاد للساحل يكون عمقه وفتحته في وضع يجعله يحتوى مياهاً محجوزة داخل الأرض، وبحيث يكون أكثر من انحناء عادي للشاطيء ولا يُعد الانحراف خليجاً مالم تكن مساحته مساوية أو تزيد على نصف دائرة يكون قطرها الخط المرسوم بين رأسي فتحة هذا الانحراف (شكل رقم 2).

وحسب هذين التعريفين يُعد خليج سرت خليجاً واضحاً المعالم إذ أنه يمثل تجويفاً بين رأسين هما رأس أو نتوء بنغازي في الشرق ورأس أو نتوء قصر حمد قرب مدينة مصراتة في الغرب.

(شكل رقم 2) خليج سرت خليجاً واضح المعالم

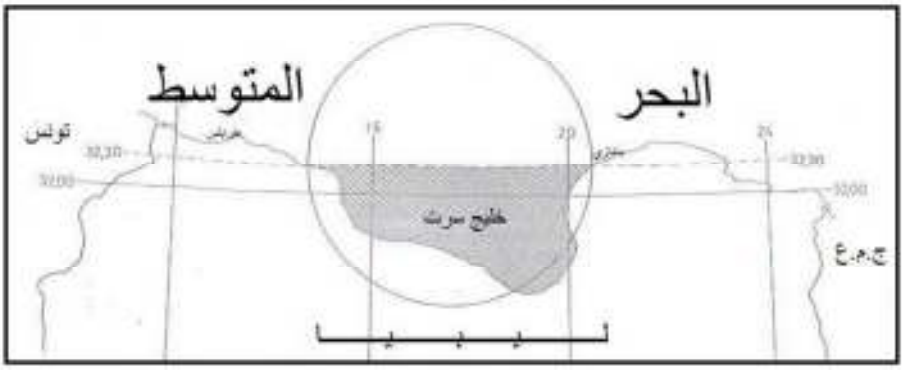

تصنيف الخلجان

يصنف خبراء القانون الدولي في البحار والمحيطات الخلجان إلى فئتين رئيسيتين وطنية داخلية ودولية تتبع أعالي البحار، فالخليج الوطني الداخلي هو كل خليج يقع كله في إقليم دولة واحدة ويُعد جزءً من المياه الداخلية للدولة الساحلية شريطة ألا تزيد فتحته على البحر عن 24 ميلاً بحرياً، كما قد تحسب الخلجان التاريخية خلجاناً وطنية داخلية بالنسبة للدولة المعنية.

أما الفئة الثانية فهي الخلجان الدولية التي تشمل الخلجان التي تقع في إقليم دولة واحدة ويزيد اتساع فتحتها على البحر عن 24 ميلاً بحرياً كما تشمل الخلجان التي تقع في إقليم أكثر من دولة.

وقد جرى العرف في الأمم المتحدة في دوراتها لمؤتمرات قانون البحار على الاعتراف بسيادة الدولة سيادة كاملة على بعض الخلجان الدولية التي يزيد اتساع فتحتها على 24 ميلاً بحرياً وهي الخلجان التي توصف بأنها خلجاناً تاريخية وقد حددت المؤتمرات المذكورة الخليج التاريخي بثلاث شروط رئيسية وهي :-

1- أن تمارس الدولة البحرية سيادتها على الخليج مدة طويلة دون اعتراض من أية دولة.

2- أن يكون استعمال الدولة المعنية للخليج بصورة مستمرة وثابتة.

3- أن تعترف الدول الأخرى بوضعية الخليج، ويعتبر عدم الاعتراض بمثابة اعتراف ضمني[1].

---

[1] اعتمادا على هذه القاعدة القانونية تعتبر الخلجان التالية خلجاناً داخلية:
أ. خليج جرانفيل Granville في فرنسا أتساع فتحته 71 ميلاً بحرياً.
ب. خليج فورث دي ماري Forth de Moray في بريطانيا (اتساع فتحته 73 ميلاً بحرياً).
ج. خليج سادو Sado في البرتغال (اتساع فتحته 31 ميلاً بحرياً).
د. خليج ويستفجورد West fjord في السويد (اتساع فتحته 60 ميلاً بحرياً).
هـ.خليج تونس Tunitian Bay في تونس (اتساع فتحته 32 ميلاً بحرياً).
و. خليج سبنسر Spencer في أستراليا (اتساع فتحته 70 ميلاً بحرياً).
ز. خليج كاب كود cop cod في الولايات المتحدة الأمريكية (اتساع فتحته 32 ميلاً بحرياً).
ح. خليج هدسون Hudson في كندا (اتساع فتحته 250 ميلاً بحرياً).
س. خليج سرت Sert في ليبيا (اتساع فتحته 244 ميلاً بحرياً). لمزيد من الإيضاح راجع جفال.

خليج سرت ومقتضيات أمن وسلامة ليبيا:

لقد رأينا كيف أن خليج سرت جيوستراتيجياً يشغل حيزاً كبيراً في منتصف الشواطيء الليبية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط لهذا يعد جزءً من المياه الإقليمية العربية المطلة على شمال إفريقية التي شهدت أطماع خارجية فيها عبر العصور، إن هذه الأطماع ليست جديدة بل تؤكد الشواهد التاريخية إن موجات من المحتلين سيطرت على هذه المياه جنوب البحر المتوسط مرات عديدة، غير أن هذه الموجات قد انتهجت الطابع الاستيطاني فيما بعد وخاصةً مع بداية القرن السادس عشر[1]. حيث قام الأسبان بالاعتداء على خليج سرت، قام بعدهم فرسان القديس يوحنا سنة 1530م بغزو الشواطيء الليبية بما في ذلك خليج سرت.

أما عن الأمريكيين فقد قاموا مع بداية القرن التاسع عشر بغزو ميناء درنة والسواحل الليبية، وفي سنة 1805م هزمت القوات الأمريكية في معركة قبالة الساحل الليبي، حيث أغرقت الباخرة ((فيلادلفيا)) وأسر جميع بحارتها[2].

وتمثل الأطماع الخارجية في خليج سرت إحدى المحاولات الاستعمارية للسيطرة على المياه العربية الإستراتيجية دون وجه حق.

ومن المعروف أن خليج سرت يفصل بين إقليمين ليبيين هما إقليم طرابلس وجبل نفوسة في الغرب، وإقليم بنغازي والجبل الأخضر في الشرق كما يبلغ طوله 244 ميلاً بحرياً وعرضه يزيد قليلاً عن 113 ميلاً بحرياً [3] أما طول شواطئه من بنغازي إلى مصراتة أكثر من 650 كم . ولقد أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى مدينة سرت وما يحيط بها من مناطق عرفت بصحراء سرت .(شكل رقم 3).

---

(1) للمزيد عن الاستعمار الاستيطاني راجع محمود عبدالله نجم، **(الاستعمار وأثره في تركيب الجيوبوليتيكى في أفريقية)** ورقة مقدمة في (المؤتمر العلمي العالمي حول الاستعمار والفراغ)، جامعة بنغازي، (قار يونس سابقاً) 1991م، ص ص 319-340 .

(2) أحمد عاشور اكس، **ريغان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا**، طرابلس 1986م، ص201.

(3) مصطفى جفال، **المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت**، نيقوسيا، 1985م، ص 132.

(شكل رقم 3) موقع خليج سرت الإستراتيجي

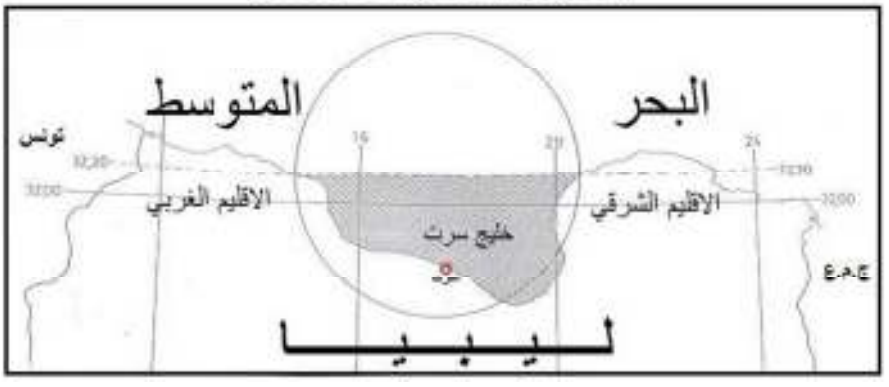

والخليج جغرافياً يمثل شبه بحيرة داخل الأراضي الليبية. فعلى شواطئه الشرقية تقع مدينة بنغازي المركز التجاري وثاني أكبر مدينة في البلاد التي يبلغ عدد سكانها قرابة المليون نسمة حسب إحصاءات 2006م[1]. أما على شواطئه الغربية فتقع مدينة مصراتة التي تمثل مركزاً هاماً للنشاط التجاري والصناعي والزراعي في شمال إفريقية.

إضافة إلى ذلك وكما عرفنا سابقاً فخليج سرت يتوغل في قلب الأراضي الليبية ويطل على يابس من عدّة جهات، وإدارياً تطل عليه عدّة تقسيمات هامة. كما يتضمن أربعة مواني نفطية رئيسية هي: ميناء البريقة، وميناء السدرة وميناء رأس لانوف وميناء الزويتينة[2].

ولهذا فالخليج يلعب دوراً جيو ستراتيجياً محورياً في التحكم في أبعاد الأراضي الليبية فإذا سيطرت عليه قوة خارجية ستهدد أمن وسلامة ليبيا كلها وتجعل طرق المواصلات البرية والبحرية في الدولة تحت رحمتها. (شكل رقم 4).

(1) الهيئة العامة للمعلومات، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م** ، طرابلس، مطبعة اليسير، 2008م، ص 74.

(2) فتحي عبدالله فياض، **الحدود البحرية**، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة بنغازي، العدد 12، 1983م، ص 173.

وطبقاً لاعتبارات رجال القانون الدولي العام فإن خليج سرت يأتي ضمن خلجان التاريخية إذ تتوفر فيه جميع الشروط التي وضعتها مؤتمرات قانون البحار للأمم المتحدة[1]. فليبيا تمارس عليه سيادتها فعلياً منذُ مئات السنين، كما أنها تستعمله بصورة مستمرة وثابتة ودون اعتراض من أحد.

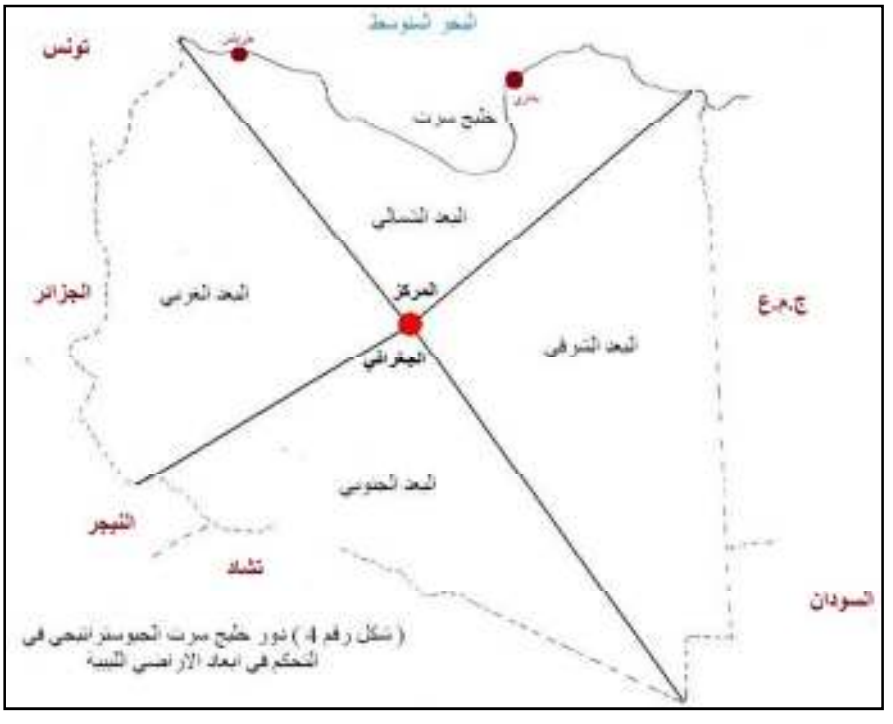

ونظراً لمقتضيات أمن وسلامة البلاد أعلنت ليبيا وكما سبق أن ذكرنا بأن خليج سرت بحراً داخلياً وجزء لا يتجزأ من إقليمها، يخضع لكامل سيادتها[2]، تأتي من بعده تجاه البحر مياهها الإقليمية التي أعلنت أنها 12 ميلاً بحرياً. (شكل رقم 5).

[1] مصطفى جفال ، مصدر سابق ذكره، ص ص 134-135.
[2] راجع وثيقة إعلان المياه الإقليمية الداخلية الليبية التي صدرت سنة 1973م.

بالرغم من أنه لم تعترض على قرار ليبيا أي دولة في ذلك الوقت، إلا أن كثير من الدول اعتبريه تصعيد أو دعاية سياسية، وشطحة من شطحات النظام السابق والتي لا تستطيع ليبيا تنفيذها .

والدليل على ذلك قيام الولايات المتحدة بإجراء مناوراتها العسكرية في المياه التي تعتبرها طرابلس جزءً من مياهها الإقليمية مرات عديدة بعد ذلك الأمر الذي اعتبرته ليبيا تهديداً لسيادتها واعتداء على أراضيها قاد الدولتين إلى الدخول في مصادمات جوية في سنة 1981م.

شكل (5) المياه الاقليمية الليبية

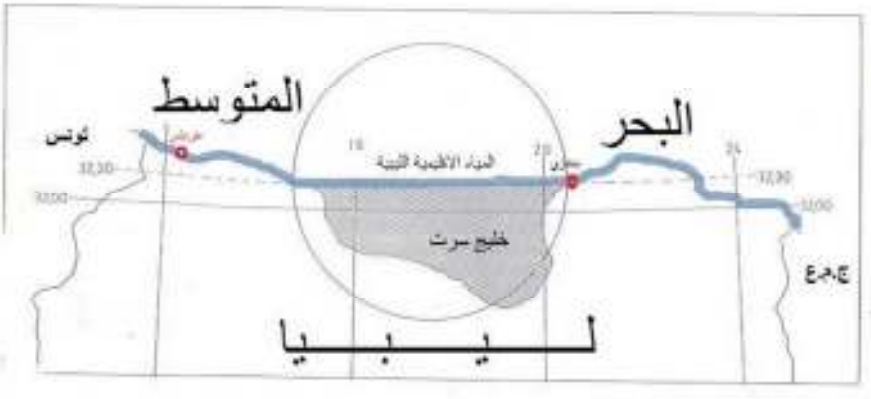

ونظراً لأن الخلجان تشكل جزء من النطاقات البحرية ومن وأهمها المياه الإقليمية ومن المعروف دولياً أن المياه الإقليمية كما عرفتها الموسوعات السياسية "هي شقة من الماء تمتد على طول ساحل دولة ما. يبدأ قياس عرض هذه الشقة من خط التقاء الماء باليابسة ويتراوح بين ثلاثة أميال بحرية و200 ميلاً بحرياً" ولكن تم الاتفاق في سنة 1981م على اعتبار 12 ميلاً بحرياً مياه إقليمية بالنسبة لجميع الدول البحرية غير أن دولاً عديدة لم تتبع هذه القاعدة مثل أمريكا وسوريا والبرازيل والأرجنتين التي طالبت بشقة أوسع. وتشمل سيادة الدولة المعنية المياه والمجال الجوي فوقها. غير أن المرور البري عبر المياه الإقليمية يكون ومباحاً وحراً بمقتضى اتفاقية جنيف.

خليج سرت ومراكز الثقل السياسي والاقتصادي والبشري في ليبيا

من الواضح أن مراكز التحضر والثقل البشري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي في ليبيا مازالت تقع على أقصى هامش الرقعة السياسية للبلاد شمالاً. فإذا رسمنا خط أبعاده متساوية وموازياً لخط للساحل الليبي وعلى عمق بين 100 و 30 كم لضم أغلب هذه المراكز. وعلى هذا فأثر البحر المتوسط يميل تماماً على جانب واحد من رقعة الدولة الشاسعة تاركاً بقية جسمها الضخم ولمسافة أكثر من 1200 كيلومتراً جنوباً كشبه فراغ مهمش. (شكل رقم 6).

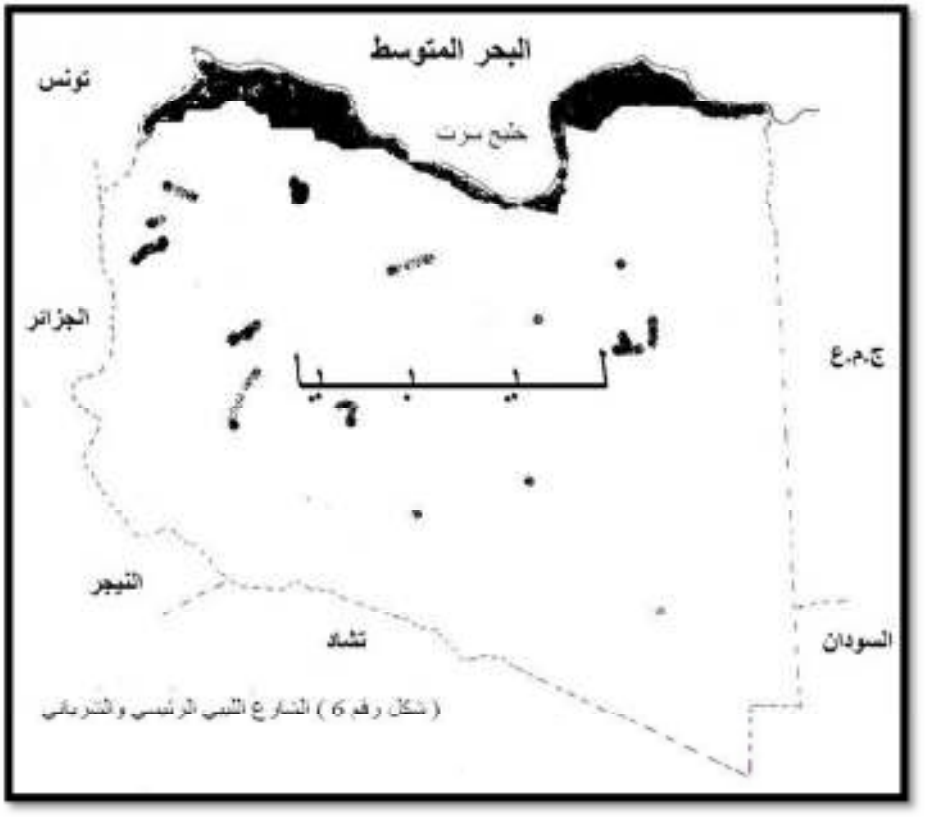

وعلى هذا فإن ليبيا كما قال عنها حمدان تبدو معلقة إلى النطاق المتوسطي الذي بدوره معلقاً إلى السهل الساحلي الذي يتجسد بصورة إستراتيجية في ذلك الشارع الليبي الرئيسي والشرياني الذي يمر وحده بنحو 80% من مجموع سكان البلاد [1].

وهذا النمط يقود عادة إلى نتيجتين، هما ضعف المركزية، وإهمال الأطراف وتهميشها فهذا التطرف أضعف المركزية الجغرافية وقضى على المركزية السياسية أيضاً. فالقلب السياسي النابض لليبيا أخذ يقع على ضلوعها، بينما القلب الجغرافي النظري أو الهندسي يُعد قلباً ميتاً وخاصة من الناحية الحيوية. صحيح أن هذا الموقع قد قلل من احتمالات الخطر الخارجي كما خفض معامل الاحتكاك مع الحدود الأرضية. ولكن الصحيح أيضاً أن هذا التطرف عرّض نواة الدولة الشمالية للخطر كما أن الفراغ في الجنوب هو أيضاً فراغ استراتيجي قد يغري بالأطماع الإقليمية لملأه من الجنوب كما حاولت بعض دول الجوار الجنوبية مرات عديدة، وفضلاً على هذا فإن تطرف النواة إلى الشمال قد قلل من قبضة الدولة المركزية على الأطراف البعيدة في الجنوب، بحكم المساحة الشاسعة وضعف الموصلات الحديثة وتخلفها[2].

من هنا تأتي أهمية خليج سرت والجيوستراتيجية. وضرورة أن يكون خليجاً داخلياً فشواطئه تطل مباشرة على أكثر من 650 كم أي حوالي 40% من الشواطئ الليبية البالغ طولها 1900كم. فهذه الجبهة أعتبرها البعض من أخطر الجبهات في البلاد إذ أنها تُشكل عامل فصل بين إقليم برقة في الشرق وإقليم طرابلس في الغرب لأن الإحصاءات عن ليبيا تؤكد أنها منطقة فراغ سكاني، وهذا يسهل غزوها من الشمال عبر خليج سرت الذي يتوغل، كما عرفنا سابقاً، إلى أكثر من 244كم في داخل اليابس الليبي ويقترب كثيراً من

---

[1] جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية : دراسة في الجغرافية السياسية**، عالم الكتب، القاهرة، 1973م، ص ص 118 – 119 .

[2] نفس المرجع السابق، ص 120.

مركز ليبيا الجغرافي أو الهندسي. وهكذا فخليج سرت حمل الشواطئ الليبية إلى هذا المركز. (شكل رقم 7).

(شكل رقم 7) خليج سرت حمل الشواطئ الليبية باتجاه المركز الجغرافي للبلاد

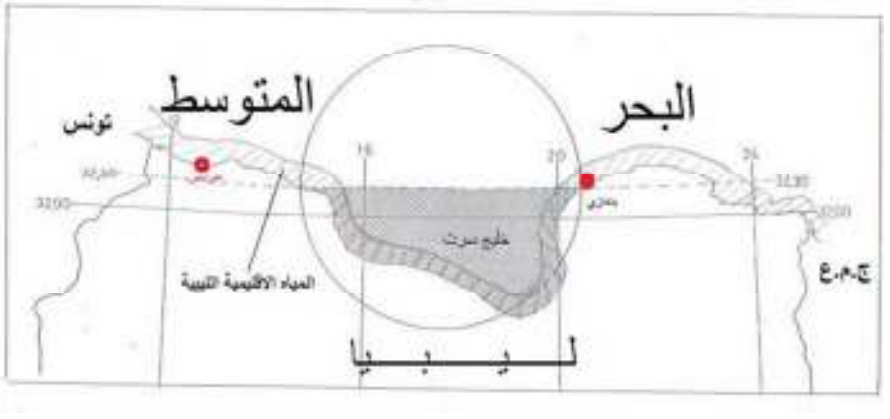

وفي هذا الشأن لابد أن نشير إلى أنه بالرغم من ثبات المركز الجغرافي والهندسي إلا أن المراكز الأخرى الاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية والإستراتيجية تتغير مع ظهور عوامل أخرى. مثل اكتشاف النفط وتسويقه الذي حمل المركز الاقتصادي للبلاد من موقعه المتطرف شمال غرب ليبيا إلى موقعه المالي جنوب خليج سرت وأدى ذلك إلى تغير المراكز المالي للبلاد. كما أن تحديث وسائل التقنية سواء في الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو النقل وغيرها أدى إلى هجرة كثير من المركز من مواقعها السابقة إلى مواقع جديدة.(شكل رقم 8).

وبصورة عامة لابد من الإشارة إلى أنه منذُ بداية استقلال ليبيا في سنة 1951م هذه المراكز المشار إليها تقع كلية على أقصى هامش الرقعة السياسية شمال غرب البلاد. واستمر هذا الوضع حتى أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي عندما هاجر المركز الاقتصادي إلى جنوب

خليج سرت حيث يضخ أكثر من 80% من النفط الليبي إلى الأسواق العالمية.

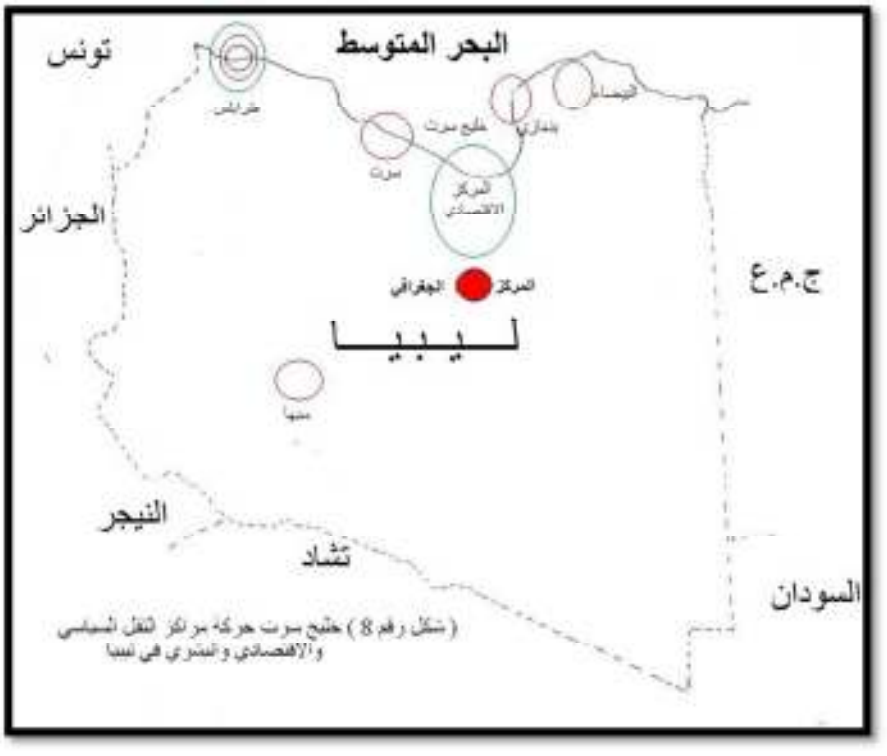

وبالرغم من المحاولات المستمرة منذُ الاستقلال من طرف الحكومات المتعاقبة إلى تعديل وضع هذه المراكز التي تمثل إجحافاً بحق كثير من مناطق الأطراف وتهميشها وذلك بإعلان تغير موقع عاصمة ليبيا السياسية تارة، أو تعديل مواقع بعض المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والخدمية، وحتى نقل بعض الوزارات تارة آخري، إلا أن مراكز الثقل البشرى والسياسي والإنتاجي والثقافي والاقتصادي مازالت مختلة حتى اليوم، إضافة إلى أنها مهددة جيوستراتيجياً، فهي أي مراكز الثقل أما في مواقع متطرفة شمالاً أو شمال غرب البلاد أو على طول خليج سرت التي تصر كثير من الدول، كما عرفنا سابقاً، على أنه خليجاً دولياً دون حتى مطالبة ملحة ومستمرة من الدولة

الليبية على أنه حيوي واستراتيجي وتاريخي وتسمح جميع الشرائع الدولية بأن تعتبره خليجاً داخلياً حتى تتمكن الدولة من تخفيف حدة الاحتكاك بين هذه المراكز والقوى الخارجية وتأمن ليبيا من التهديدات لشواطئها وأراضيها من الخارج.

النتائج

نستطيع أن نستعرض بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة وذلك على الوجه التالي:

1- أن خليج سرت في كل الأوقات وعبر التاريخ يعد في خطر حيث تحاول قوى عديدة السيطرة عليه واستخدامه لصالحها.

2- أن النطاقات البحرية للدول بالرغم من أنها لم يتم الاتفاق على قياسها إلا أنه معترف بها دولياً، فلكل دولة بحرية الحق في مياه داخلية وإقليمية ومنطقة صيد بحري وجرف قاري حسب مؤتمرات قانون البحار ولكن المشكلة في طريقة قياسها والاعتراف بها قانونياً.

3- خليج سرت خليجاً دولياً، حيث تتسع فتحته أكثر من 24 ميلاً بحرياً، ولكن نظراً لاعتراف مؤتمرات قانون البحار بأنه قد يكون الخليج داخلياً إذا توفر فيه شرط استعمال الدولة المعنية له مدة طويلة دون اعتراض من أحد، يعد خليجاً تاريخياً وحيث أن مؤتمرات قانون البحار قد اعترفت بان الخلجان التاريخية والحيوية والهامة بالنسبة للدولة خلجاناً داخلية وهذا ينطبق على خليج سرت.

4- إن قرارات مؤتمرات قانون البحار وكذلك قرارات محكمة العدل الدولية، التي عادةً تفصل في قضايا قياس النطاقات البحرية، لم تكن ملزمة للدول وبالتالي أصبح العرف السائد هو تطبيق قانون القوة لا قوة القانون ولهذا فرضت كثير من الدول القادرة والقوية مياهاً إقليمية 200ميل بحري وأنكرت

على كثير من الدول حتى 12 ميلاً بحرياً ناهيك عن إنكارها الخلجان الداخلية كخليج سرت.

5- قضية خليج سرت لم ترفع بقوة إلى مؤتمرات قانون البحار باعتبارها قضية أمن قومي لليبيا لا يجب التهاون فيها والمطالبة بحزم بأحقيتها في اعتبار خليج سرت خليجاً داخلياً.

6- تتواجد أغلب مراكز الثقل السياسي والسكاني والثقافي والاقتصادي والمالي في ليبيا على أقصى الهوامش الشمالية من البلاد، بعمق يتراوح بين 100-30كم وهذا نتج عنه عيب خطير هو ضعف العلاقة بين هذه المراكز وأطراف الدولة وهذا العيب عيباً جيوستراتيجياً في النسيج الجيوبوليتيكى للبلاد. وكل المحاولات التي قامت بها الحكومات الليبية المتعاقبة لتعديل هذه المراكز باءت بالفشل لأنها كانت محاولات غير فعلية . وهنا تأتي أهمية خليج سرت الذي يجب أن يكون خليجاً داخلياً حتى يبعد خطر التطرف كما يقوى العلاقة بين المراكز والأطراف.

التوصيات:

بعد هذا العرض السريع لقضية هذه الورقة والنتائج التي توصلت إليها، يمكن أن نسجل بعض التوصيات التي ربما تكون مفيدة في المستقبل وذلك على الوجه التالي:

1- المطالبة المستمرة والمدعمة بالحجج والوثائق باسترجاع حقوق ليبيا في مياهها الإقليمية وخلجانها الداخلية وخاصة خليج سرت.

2- المواظبة على الاشتراك في مؤتمرات قانون البحار التي تنظر دائماً في قضايا النطاقات البحرية وقياساتها .

3- المطالبة بجدية تطبيق مبدأ العدل والمساواة بين الدول وخاصة ما يتعلق بقياس النطاقات البحرية.

4- الوقوف بحزم ضد مبدأ ازدواجية المعايير في الأمم المتحدة وخاصة في مؤتمرات قانون البحار المتعاقبة وما ينتج عنها من قرارات.

5- النظر بجدية إلى تطرف مواقع مراكز الثقل في البلاد التي قادت في الماضي إلى عيب جيوسترتيجي للبناء الهيكل للجغرافية السياسية للبلاد ومحاولة تقوية العلاقة بين مراكز الثقل في الدولة وأطرافها مستخدمين خليج سرت كوسيلة لذلك.

6- المطالبة المستمرة لمؤتمرات قانون البحار لوضع تشريع دولي يمكّن كثير من الدول استرجاع حقها في مياهها الإقليمية والداخلية.

المراجع

1- الحديث عباس، النظريات الإستراتيجية، 2001م .

2- نجم، محمود عبدالله، الاستعمار وأثره في التركيب الجيوبوليتيكى في أفريقية، ورقة مقدمة في (المؤتمر العلمي العالمي حول الاستعمار والفراغ)، جامعة بنغازي، 1991م.

3- عاشور اكس أحمد، ريغان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا، طرابلس 1986م .

4- جفال، مصطفى، المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت، نيقوسيا 1985م .

5- فياض، فتحي عبدالله، الحدود البحرية، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، العدد 12 – 1983م .

6- حمدان، جمال، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1973م.